"الألفية الثالثة والعولمة بين شراكة المعلومات والجزر الإدارية المنعزلة: دراسة للمرحلة الأولي من مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر، بمصر"

أحمد يحيي جمال الدين راشد[1]
أستاذ مساعد بقسم العمارة – كلية الهندسة
جامعة الإمارات العربية المتحدة

منى حسن سليمان
مدرس بقسم العمارة – كلية الهندسة
جامعة القاهرة

مقدمة

في الوقت الذي تضيق فيه المسافات بين حدود العالم المترامي في كافة المجالات: معلوماتيا وبيئيا وثقافيا وإعلاميا وتجاريا، ويتم التعامل مع كثير من القضايا والأحداث من زاوية العولمة والقرية الواحدة، فأنه لا تزال كثير من الدول والمناطق والأنظمة الإدارية تعاني من فجوة المعايشة والتعامل مع مفردات العصر الحالي وبالتالي الاستعداد والتخطيط لمواجهة متطلبات المستقبل. هذه المشكلة ليس شرطا أن تكون نتيجة نقصا في التقنية أو الكفاءات أو الدراسات والخطط والبحوث، أو نقصا في التمويل أو سوء نية متعمدا أو عدم رغبة في الإدراك و الإصلاح، ولكن المشكلة الرئيسة في ترجمة الدراسات والبحوث والخطط والأهداف التنموية إلي واقع تفاعلي بين كافة الأطراف المشاركة، وشفافية في الفهم والوعي بالمشروعات المفترضة واستمرارية في تنفيذ السياسات (بغض النظر عن الأشخاص)، وهي ما يمكن أن نطلق عليه فجوة التنفيذ، أو عدم وضوح الرؤية، أو بيروقراطية النظام الإداري.

ويعتبر مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر والممول من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مثال لفجوة التنفيذ بين طموحات المشاركة الشعبية لكافة الأطراف من المجتمع الدولي والإدارات الحكومية والخبرات الاستشارية والمستثمر والمواطن العادي بالأقصر في كافة مراحل المشروع بداية من مرحلة الفكر، لمرحلة الدراسات، لمرحلة التمويل، لمرحلة التنفيذ، لمرحلة المتابعة ، وأخيرا مرحلة الاستمرارية وبين واقع السير الفعلي للمرحلة الأولي للمشروع والتي انتهت بوضع الرؤية المبدئية للمشروع، وعرضها من خلال مؤتمر دولي عالمي (يوم ١٧ يوليو ١٩٩٧) دعي فيه كافة الأطراف المختارة، للمناقشة وتوجيه الاستشاري للمراحل التالية. وقد انتهت المرحلة الأولي مع أحداث الأقصر في نوفمبر ١٩٩٧، مع تقديم الاستشاري للمخطط الابتدائي لمشروع التنمية الشاملة. ورغم المجهود والدراسات والنتائج التي تمت في هذه المرحلة إلا انه كانت بها كثير من المشاكل والصعاب والتي يمكن التعبير عنها بالجزر الإدارية المنعزلة.

هدف البحث:

تدارس كافة المشاكل والصعوبات التي واجهت مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر في المرحلة الأولي، وهي ما تسمي بفجوة التنفيذ بين عصر العولمة والمعلومات والجزر الإدارية المنعزلة لأطراف المشاركة الشعبية في المشروع، وذلك للاسترشاد بها في المراحل اللاحقة والمشروعات التنموية المشابهة، ووضع التوصيات اللازمة لتلافي هذه الفجوة.

"Third Millenium Between Shared Information and The Isolated Administrative Islands: A Study of The Preliminary Phase of The Comprehensive Development Project for The City of Luxor in Egypt"

Dr. Ahmed Yehia Gamal El-Din Rashed
Associate Professor of Architecture
Faculty of engineering
The United Arab Emirates University

Dr. Mona Hassan Soliman
Assistant Professor of Architecture
Faculty of engineering
Cairo University

Abstract:

[1] مقرر مجموعة السياحة والبيئة والحفاظ علي التراث الحضاري بالمرحلة الأولي لمشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر، وخبير استشاري من قبل الأمم المتحدة. HABITAT، في هذه المرحلة.

In the time being, while the distances between the world boundaries in all life disciplines are getting more and more minimizing, and although most of our life events and problems are dealt and treated with a wide global point of view, still many of the world countries with their administrative systems facing an enormous gape in dealing with the contemporary life elements and planning for future fulfillment of needs and requirements. The dilemma might not be a result of loss of information technology, resources, scientific studies and planning strategies, funds, or even lake of problem awareness and fixation intentions.

The main problem could be concluded not only as, the gape between scientific studies, planning strategies, development objectives and their transformation into a real interactive facts shared by all public participators of the development process, but also, the real awareness of the proposed projects and the continuity of the development policies' implementation regardless to leaders reorganization. This dilemma could be named as the "Bureaucracy of the Administrative Systems".

The comprehensive development project for the city of Luxor, which is funded by the UNDP and the ministry of housing and urban settlements, could be considered as a real example of the implementation gape between, the public participation objectives for different involved sectors including the international sector; governmental administrative sector; consultant; and local inhabitants of the City of Luxor in different phases of the project, beginning by the concepts phase, followed by the studies and funding phases, then the implementation and follow-up phases, and finally the continuity phase, and between the real performance of the first implementation phase of the project that ended up by setting the preliminary vision of the project, which was presented in an international symposium that was held on the 17th of July 1997 and was attended by all involved public participants to discuss the project and orienting the consultant for the development of the successive phases.

The first phase was sharply ended on November 1997 when the first phase of the comprehensive development project was submitted by the consultant, and although all the studies and efforts performed, this phase included a lot of problems and difficulties that could be expressed as the "Isolated Administrative Islands".

The paper main aim is to analyze all problems and difficulties that faces the first phase of the comprehensive development project for the city of Luxor, which we could call the implementation gape between the era of globalization, information technology, and the isolated administrative islands for different public participants of the project, to be used as a guide for designing and planning the successive development phases of the project and for the development of further similar projects all-over the world. Also, it is used to establish some necessary recommendations that could be used to prevent this implementation gape with all its problems and difficulties.

فرضيات البحث:

- أن التنمية الشاملة ليست دعاية سياسية وقتية وإنما عمل مستمر ومتواصل يتطلب مرحلة زمنية تتوافق مع الإمكانيات المتاحة، ماديا وعمليا.
- أن الدعم والتمويل الدولي لن يسمح بأكثر من مرحلة الدراسات، ووفقا لمرحلة زمنية موقوتة وتحت هدف تنموي محدد، وأن الإمكانيات الذاتية ستكون في حقيقة الأمر السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الشاملة المتكاملة والمناسبة للأهداف الوطنية.
- أن التنمية الشاملة تعني تكامل المعلومات المختلفة وصحتها ودقتها، مما يتطلب انفتاحا وشفافيا وتغيرا في هيكلية ومواقف الأطراف المشاركة في مثل هذه المشروعات بدلا من كونها جزر إدارية منعزلة.
- إن المركزية وأن كانت لها هدف لتكامل المعلومات وسرعة اتخاذ القرار إلا إنها في ظل تعامل الأطراف كجزر إدارية منعزلة تكون معوقا للتنمية ولأي رؤية مستقبلية مفترضة، وعندها تكون اللامركزية المدعمة بالكفاءات والمتكاملة هي الأسلوب الأمثل لتحقيق هذه الرؤية.
- أن الإنسان هو محور التنمية، وعليه فأن المشاركة الشعبية الفعلية هي أساس التنمية المرجوة، والتي علي أساسها تتحدد ما نعنيه بالإمكانيات الذاتية، ويتم توظيف هذا الإنسان مع كافة الأطراف الأخرى المشاركة من هيئات دولية وقطاع حكومي وقطاع خاص بحيث يسمح له أن يكون له دورا واضحا محددا في كافة مراحل ومستويات التنمية الشاملة المرجوة. ولن يتأتى ذلك إلا برفع كفاءة هذا الإنسان ليتفهم مفردات العملية التنموية في زمن العولمة والألفية الثالثة.
- أن الفجوة بين الطموح والواقع سببا لتوقف العديد من المشروعات التنموية عند مرحلة الدراسات، بعد أن تتم فيها مجهودات متفائلة ماديا وعمليا ومعنويا ويتم استهلاك فرص التنمية زمنيا ومعلوماتيا مما يسبب إحباط لكل الأطراف المرتبطة بمثل هذه المشروعات، يصعب عندها إعادة وضعها في الصورة مرة أخري مما يؤدي إلي تفاقم المشاكل، وتصديرها للأجيال القادمة.

- أن تجربة التنمية الشاملة لمدينة الأقصر، بما لها من إيجابيات وسلبيات يمكن أن تكون مثالا يحتذي به في المشروعات المشابه علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي.

خلفية عن البحث وعلاقته بالمؤتمر العلمي الدولي:
بشأن جنوب لبنان : التحدي الحضري في زمن التحرير

يتناول البحث تجربة مميزة من التجارب الدولية والمتمثلة في مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر بجمهورية مصر العربية، والذي تم من خلال المشاركة بين الهيئات الدولية والجهات الوطنية والشعبية، وعلي الرغم من أن موضوع المؤتمر محدد بمنطقة جنوب لبنان وما يقابلها من تحديات من أجل إعادة تعميرها وتنميتها في مختلف الجوانب لتتمكن من تعويض فترة الاحتلال من جهة ومواجهة متطلبات العصر لتقوم بواجبها الحضاري من جهة أخري، ألا أن أوجه التشابه كثيرة بين توجهات التنمية في الحالتين، وذلك ما حدا بنا إلي المشاركة في المؤتمر بهذا البحث، حيث أن وضع مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر في إطار من العولمة والدولية كمشروع تم أدراجه ضمن برنامج الأمم المتحدة وجعل المشروع مسابقة عالمية ومشاركة المكاتب الاستشارية العالمية، وتكاثف كافة الوزارات والمؤسسات والكفاءات الوطنية وكذلك القطاع الخاص والأهالي، وهذه التجربة من المؤكد أنها تتشابه مع ما هو مطلوب عمله لمنطقة جنوب لبنان كلها أو لبعض الأجزاء منها، والتي من المفترض في هذا المؤتمر أن تنتهي بتوصيات لكيفية الوصول إلي رؤى أو أطر أو صيغ أو حتى ما يمكن أن نسميه بمشروعات متكاملة، يتم علي أساسها التنمية الحضارية لمنطقة جنوب لبنان. وعليه فإن مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر مثالا لما يحدث من فجوة في التنفيذ بين الواقع والطموح، أملين أن تكون التجربة ذات دروس مستفادة تساهم في تعمير جنوب لبنان.

الظروف المرتبطة بمشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر[i].

تملك الأقصر أكثر الحضارات إبهارا في العالم، يتواصل فيها الماضي مع تعاقب التاريخ في توافق مع الحاضر والطموح، تاريخ صنعه النبوغ وأمده نهر النيل بالحياة والخلود، مما جعلها في صدارة قوائم المزارات السياحية في العالم، وبالتالي من أهم الدعائم الأساسية للسياحة في مصر. وقد تعرضت الأقصر لإهمال متواصل نظرا لقصور في الإمكانات المادية والتقنية في وقت كانت فيه أولويات التنمية تتراجع أمام متطلبات الدفاع في الستينات والسبعينات من هذا القرن. ولكن مع نهاية السبعينات وكنتيجة لحرب ١٩٧٣ بدأت الدولة في مصر تتوجه نحو الانفتاح علي دول العالم في كافة المجالات المختلفة. وبعد مرحلة إعادة أعمار مدن القناة والتي أخذت الأولوية الأولي في خطة الدولة للتنمية، بدأت التنمية المرتبطة بتعمير المدن الجديدة في مختلف محافظات مصر، بهدف خلخلة الكتلة السكنية الكثيفة في الشريط المحدود المرتبط بنهر النيل (لا تتعدى مساحة المعمور عن ٤% من مساحة مصر).

وفي هذه المراحل كان التعاون الدولي مع الكفاءات والدراسات المحلية مجالا لعديد من البحوث ودراسات التقييم. ومع مرحلة توقيع معاهدة السلام وتأكيدا لهذه المرحلة وضعت مصر سياسة التنمية السياحية فى صدارة مصادر الدخل الرئيسية للدولة. ومن ثم كان تعمير سيناء وإنشاء المدن والقرى والفنادق السياحية المتنوعة المستوي ولكافة أنماط السياحة المختلفة سواء السياحة الثقافية، الدينية، الترفيهية، المغامرات، العلاجية، السياحة العلمية والمؤتمرات. وكانت محدودية المرحلة الأولي إنشاء مشروعات متعددة المستوي في أوقات قصيرة، وذلك من مبدأ تحقيق الكم، دون التركيز المبدئي للكيف. ولكن تبين بعد فترة أن هذه المشروعات تعاني الكثير من السلبيات علي كافة المستويات: المستوي الحضاري والعمراني والبيئي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ويأتي علي رأسها المستوي الإداري الذي يحرك ويتحكم في كافة هذه المستويات والجوانب.

خريطة توضح موقع مدينة الأقصر في جمهورية مصر العربية

وعليه بدأت لغة جديدة لمشروعات التنمية في مصر تتواءم مع ظروف وتطورات التنمية علي المستوي الدولي، ووفقا للظروف المحلية والتي نتجت من القلاقل لما سمي بالإرهاب، فتوجهت الدولة لتنمية صعيد مصر لمواجهة ما سمي بإحباط المجتمع في جنوب مصر، والتي

بدأت سكانها تتطلع لمرحلة ما بعد الاستقرار والسلام، ومن ثم اعتبرت الدولة في مصر إن الإنسان هو محور التنمية، وعليه كان مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر خلاصة لمجهود متتابع ونداءات متكررة من السكان والسياح والدارسين والهيئات والبعثات الدولية والأثرية ومع وعي الدولة ممثلا في اعتبار الأقصر مؤشر لمستقبل السياحة في مصر، كان المشروع الذي يهدف تحقيق التوازن بين متطلبات السكان المحليين واحتياجات التنمية، والحفاظ علي التراث والبيئة، وذلك في إطار إرساء مبدأ المشاركة بين الأطراف المعنية وتحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة كفاءة الإدارة التنفيذية من أجل خلق بيئة قادرة علي تخفيف وطأه الفقر ومواجهة احتياجات أبناء الأقصر الذي يزداد تعدادهم بسرعة كبيرة من جهة ، وحتى يمكن تزايد السائحين إلي أقصي قدر من الطاقة الاستيعابية الممكنة للتحمل مع المحافظة على التراث من جهة أخري[ii].

ومن نتيجة ذلك فقد كان العمل في مخطط التنمية الشاملة لمدينة الأقصر (حتى عام ٢٠٢٠)، تحت الإشراف المشترك لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة (كشريك محلي)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (**UNDP**) (كشريك دولي) في مراحله الأولي، وتم مشاركة أطراف أخري وتقليص دور أطراف في مراحل لاحقة. والهدف العام هو تقديم سيناريو مستقبل مدينة الأقصر، من خلال مشروع التنمية الشاملة. تتناول خطة التنمية سبل استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة. وكذلك النمو المتوقع في السياحة والزراعة، وكذلك الإجراءات الضرورية من أجل الحفاظ علي وتطوير المواقع الأثرية لاستيعاب النمو السياحي المتوقع. وقد تمت المرحلة الأولي التي سيتم تقييمها في الورقة البحثية وانتهت بالمؤتمر التمهيدي للمشروع (يوليو١٩٩٧) شاركت فيه السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية وكذلك الوزراء والشخصيات العامة في مختلف القطاعات بمصر، وتناول المؤتمر استعراض ما تم إنجازه في مرحلة الدراسات الأولية والتي تم فيها بلورة مشروعات التنمية الشاملة إلي ستة مشروعات استثمارية من بين حوالي أربعين فكرة تنموية.

وقد قام المشروع بتشكيل مجموعات عمل ضمت ممثلين بارزين من القطاعات الدولية والحكومية والخاص والأهلية كجزء لا يتجزأ من العملية التخطيطية، هذا كي تقوم مجموعات العمل هذه بسد الفجوة بين فريق العمل الاستشاري الذي تم اختياره بعد مسابقة دولية لمشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر وبين الأطراف المشاركة والمرتبطة بالعملية التخطيطية. وتم تقسيم مجموعات العمل إلي أربعة قضايا هامة وحيوية مرتبطة بمستقبل مدينة الأقصر وهي:

- مجموعة الاستثمار المستقبلي
- مجموعة السياحة والبيئة والحفاظ علي التراث الحضاري
- مجموعة التنمية العمرانية والريفية
- مجموعة المشروعات والقضايا العاجلة

أخذا في الاعتبار أن تكامل قضايا مجموعات العمل يتطلب أليه تسمح بالمقام الأول بأن يتم التنسيق علي المحورين الأفقي والرأسي لكافة الأطراف، إذا ما كان هناك رغبة فعلية للوصول إلي أهداف تنموية واقعية للمشروع.

وقد خلصت أهداف برنامج مجموعات العمل إلي السعي لتحقيق الأهداف التالية:

١- خلق إطار فعال لتوجيه التنمية وجذب استثمارات القطاع الخاص ومؤسسات التمويل المحلية والعالمية لتمويل المشروعات الاستراتيجية.
٢- إعداد خطة استراتيجية للتنمية وتحديد المعوقات التي تؤثر علي التنمية الاقتصادية والنمو في المناطق الريفية والحضرية.
٣- وضع برنامج واقعي للحفاظ علي الآثار ورفع كفاءة المناطق المحيطة بها
٤- إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية وتشجيع المؤسسات الخاصة في المشاركة الفعالة في أنشطة التنمية
٥- توسيع دائرة الأنشطة الاقتصادية بالأقصر لضمان استقرار النمو الاقتصادي
٦- رفع مستوي المعيشة لسكان الأقصر

ونظرا لتشعب الموضوعات الخاصة بالتنمية الشاملة لمدينة الأقصر وللتمكن من تتبع فرضية البحث بصورة محددة بدلا من عمومية القضايا، فسوف تقوم الورقة البحثية علي التركيز علي جزئية قضايا مجموعة السياحة والبيئة والحفاظ علي التراث الحضاري، رغم كونها متكاملة مع كافة القطاعات الأخرى للوصول إلي الرؤية المستقبلية لمدينة الأقصر.

تحديات الوصول إلى الرؤية المستقبلية لمدينة الأقصر

واقع الأقصر كان في الماضي فرصا مستقبلية لم تدرس بصورة كافية وتراعى فيها الاعتبارات والدراسات المختلفة فنتج عنها ما أصبحت فيه المدينة من عشوائيات وحالات متردية للتراث وإحصائيات غير مكتملة وخرائط غير واضحة ونقص في الخدمات والبنية الأساسية للسكان وللسياحة. وقد أستهدف المشروع من خلال تضافر كافة المجهودات الدولية والقومية والمحلية ومن خلال الأهالي والخبراء وضع الأقصر على الطريق الصحيح نحو التنمية الشاملة المتكاملة للوصول الى المستقبل. ولن يتأتى ذلك إلا بالتفهم والعمق لكافة الدراسات ووجهات النظر والمعوقات والإمكانات المتاحة فى كافة القطاعات حتى لا يأتي الوقت الذي تقيم فيه هذه المجهودات من قبل الجيل القادم على أنها كانت فرصا مستقبلية أهدرت ولم تراعى مما أوصلهم الى حاضر لا يختلف عما نعيشه اليوم.

وعليه يمكن تلخيص فرص الأقصر المستقبلية في مسارين متاحين[iii]:

المسار الأول ويتضح فيه أن يتم توظيف الطاقة والإمكانات الكامنة والقرارات المتخذة بشأن مستقبل الأقصر بما قد يؤدى إلى مستقبل متوازن ومتكامل ومستقر من خلال التنمية الشاملة لكافة قطاعات الأقصر وخاصة في مجالات السياحة والبيئة والتراث وغيرها من المجالات.

والمسار الثاني يظهر ما قد تؤدى إليه عشوائية القرارات وتضارب الأهداف والسعي نحو أهداف محدودة قطاعية عاجلة دون الرؤية المستقبلية الواعية لضمان الاستدامة والاستمرارية مما يؤدى إلى تدمير كافة فرص النجاح والمستقبل وإمكانية أن تستمر الأقصر في لعب الدور المنوط بها على المستوى المحلى والإقليمي والقومي والعالمي. وبالتالي يتلخص الهدف في الحفاظ على التراث والمناطق الأثرية والوصول إلى أقصى دخل من السياحة دون استنزاف للبيئة المحلية بكافة مكوناتها، مع الارتقاء بالمستوى المعيشي لسكان الأقصر والقرى المحيطة بها.

الرؤية المستقبلية لمدينة الأقصر من خلال مجموعة السياحة والبيئة والحفاظ علي التراث الحضاري:

الهدف التنموي الاستراتيجي لمجموعة العمل المعنية بقضايا السياحة والبيئة والحفاظ علي التراث الحضاري يتلخص في محورين:

١- الحفاظ علي وحماية النسق الأثري الفريد والموارد الثقافية وتراث إقليم الأقصر، مع زيادة الفرص المتاحة للسائحين والأنشطة السياحية.

٢- النمو الإقليمي المخطط والذي يشجع علي التنمية الاقتصادية المتواصلة، وذلك من خلال الحد من الزحف العمراني والآثار المدمرة للتنمية العشوائية علي تراث الأقصر، وفي نفس الوقت مراعاة الظروف المعيشية للسكان والعمل علي خلق فرص اقتصادية لسكان الأقليم.

وحتي يمكننا أن نتفهم حجم المواضيع و القضايا التي من المفترض تناولها في المجموعة، فأنه يجب علينا أن نتعرف بإيجاز علي الإقليم والمدينة من ناحية السياحة والبيئة والتراث الحضاري.

تتكون المدينة من شطرين البر الشرقى والبر الغربى يفصلهما نهر النيل الخالد (خريطة ٢)، وكان البر الشرقى إبان العصور الفرعونيه ، يطلق علية مدينة الأحياء حيث المعابد الدينية وقصور الملوك والأمراء والوزارت والسفارات وبيوت الكهنة والموظفين وعامة الشعب كما كان البر الغربى يطلق علية مدينة الأموات حيث المقابر والمعابد الجنائزية.

تبلغ المساحة الكلية للمدينة ٢٧٧ كيلو متر مربع (كم٢) و يبلغ عدد السكان وفقا لتعداد ٩٦ إجمالى ٣٦٠٥٠٣ نسمة منهم ١٨٤٥٨٤ ذكور و ١٧٥٩٣٠ إناث و الكثافة السكانية ١٦٥٧ نسمة /كم٢، يتبع مدينة الأقصر ٦ شياخات هى: مدينة الأقصر – العوامية – منشأة العمارى – الكرنك القديم – الكرنك الجديد القرنة. والأقصر تبعد عن جنوب القاهرة بنحو ٦٧٠ كم و عن شمال مدينة أسوان بحوالى ٢٢٠ كم.

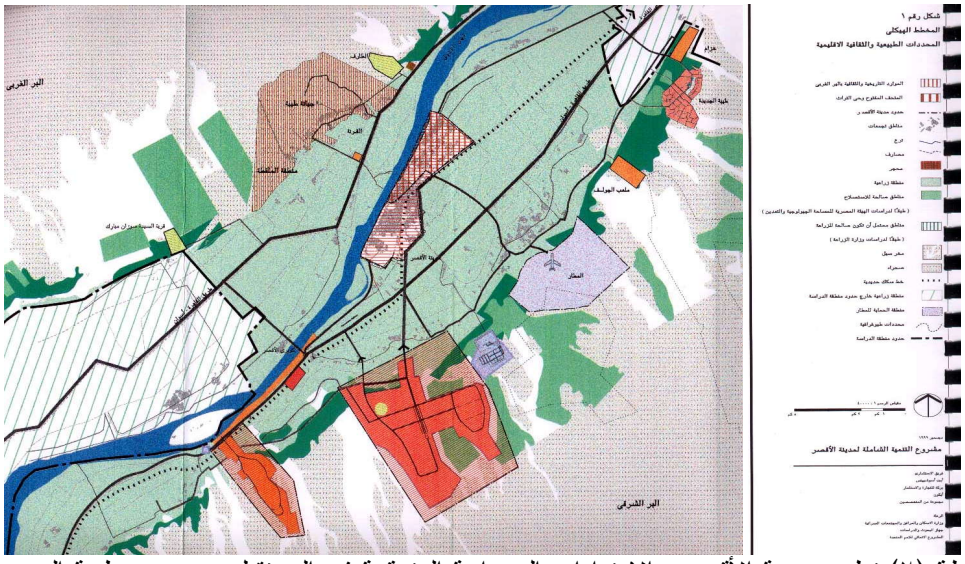

خريطة (٢) تظهر مدينة الأقصر والامتدادات العمرانية المتوقعة في المستقبل من مدينه طيبة الجديدة في الشمال الشرقي للمدينة، ومدينة الأقصر الجديدة في الجنوب الشرقي للمدينة، وكذلك المطار، ومنطقة جبانة طيبة في البر الغربي، وقرية الطارف المتوقع نقل سكان المناطق التراثية بها في البر الغربي.

ويعتمد النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولي علي السياحة وأن كانت هناك نشاط الزراعى حيث تبلغ المساحة الزراعية ٣٩٤٤٦ فدان و المساحة القابلة للاستصلاح حوالى ٤٥٠٠٠ فدان ونشاط صناعى محدود يتمثل في تشكيل المعادن صناعة الألبستر الصناعات الخشبية.

أما السياحة فعدد الفنادق الثابتة بمدينة الأقصر ٤٢ فندق بها ٣٧٥٤ غرفه و٧٦٨٨ سرير توفر ٢.٨٠٦.١٢٠ ليلة سياحية / سنة و عدد الفنادق العائمة العاملة بين الأقصر وأسوان ٢٠٢ فندق بها ١٠١٨٥ سرير و٢٠١٩٢ سرير توفر ٧.٣٧٠.٠٨٠ ليلة سياحية / سنة.

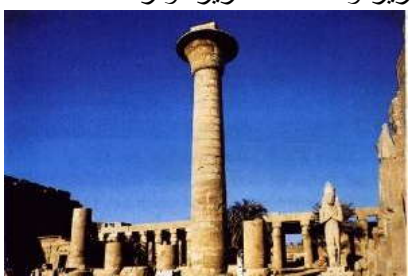

وتمتد مناطق الجذب السياحى بالمدينة علي ضفتيها وتشمل في البر الشرقى معبد الأقصر والذي أنشأه الملك "امنحتب الثالث" (١٣٩٧-١٣٦٠ ق.م)، ومجموعة معابد الكرنك والتي تعني بالعربية القرية الحصينة أما المصريون القدماء فقد أسموه أجمل وأعظم بيوت الإله آمون، ويقع المعبد على بعد ثلاثة كيلومترات شمال موقع مدينة الأقصر ويرتبط بمعبد الأقصر بطريق الكباش وقد شيد هذا المعبد لعبادة الإله آمون رب طيبة وقد بدء فى تشييده منذ الأسرة الثالثة (٢٧٨٠- ٢٦٨٠ ق . م) ، ثم الدولة الوسطى إلى أن جاء ملوك الدولة الحديثة (١٥٧٠ - ١٣٢٠ ق . م) فساهموا بنصيب وافر فى عمارته التى نشهدها اليوم ، والمعابد مقامة على مساحة ٦٣ فدان ويوجد في البر الشرقي ايضا متحف الأقصر والذى أنشأ في عام ١٩٧٥ كمتحف إقليمى يعرض فيه بعض مايتم إكتشافه بالمنطقة أثناء أعمال الحفائر والتنقيب عن الآثار. وبه جناح مخصص لعرض آثار خبيئة معبد الأقصر التى تم الكشف عنها فى ٢٢ يناير عام ١٩٨٩، ويتضمن البر الشرقي من الأنشطة السياحية عرض الصوت والضوء بمعابد الكرنك والذي يتم بسبع لغات هى العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية واليابانية والإيطالية والأسبانية ، وتستغرق مدة العرض ساعة ونصف يمضى فيها المشاهد وقتاً خيالياً مع أحداث التاريخ المصرى القديم بكل عظمته وجلاله[iv].

أما مناطق الجذب السياحي بالبر الغربي فتشمل جبانة مدينة طيبة والمتكونة من وادى الملوك: هو المنفرج بين جبال القرنة والذى اختارة ملوك طيبة ليكون مُستقراً لمومياواتهم ، وقد كان الملك " تحتمس الأول " أحد ملوك الأسره ١٨ ، هو أول ملك دفن فى هذا المكان ، ثم أعقبة ملوك الأسرات ١٨ و١٩ و٢٠ ومن أشهر المقابر مقبرة الملك " توت عنخ آمون " (١٣٤٨ - ١٣٣٧ ق. م) والتى اكتشفت عام ١٩٢٢ كاملة، والجدير بالذكر انه يوجد بوادى الملوك عدد ٦٢ مقبرة مفتوحة للزيارة ، كما يعتبر وادى الملوك هو

المنطقة الأثرية الأولى فى أى برنامج لزيارة المعالم الأثرية لمدينة الأقصر، كما يوجد معبد الدير البحرى وهو المعبد الجنائزى للملكة " حتشبسوت " (١٤٩٠ – ١٤٦٩ ق.م) و تمثالا الملك أمنحتب الثالث تمثالا ممنون وهما كل ما تبقى من المعبد الجنائزى للفرعون " امنحتب الثالث" ويبلغ إرتفاع الواحد منهما ١٩.٢ متر.

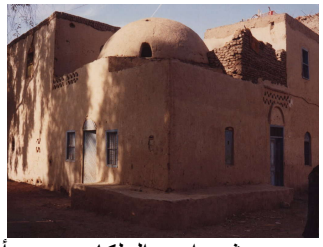

ومن ثم وادى الملكات ومن أشهر المقابر فى هذا المكان مقبرة الملكة نفرتارى زوجة الملكة رمسيس، ومعبد الرمسيوم وقد شيدة الملك " رمسيس الثانى " من ملوك الأسرة ١٩ ومسجل على جدرانة معركة قادش ومناظر دينية مختلفة تمثل علاقة الملك بالآلهة والإلهات، و معبد مدينة هابو وقد شيدة الملك " رمسيس الثالث " من ملوك الأسرة ٢٠ وسجل على جدرانة وصروحه مناظر تمثل حروبة مع شعوب البحر المتوسط ومناظر دينية وأخرى تمثل الألعاب الرياضية وثالثه تمثل الصيد البرى.

ومقابر الأشراف وتعتبر مناظر هذه المقابر ، سجلاً حافلاً يتناول فروع الحياه المصرية وتعتبر مصدراً هاماً لدراسة الإحتماعيه الإدارية فى عصر الدولة الحديثة. وكذلك مقابر دير المدينة وتختلف هذه المقابر إختلافاً واضحاً عن مقابر الأشراف ، إذ اهتم العمال هنا بحجرة الدفن فقط التى تميزت بموضوعاتها الدينية ومناظرها الجميلة وألوانها الرائعة. ومدينة العمال وهى المدينة التى سكنها فئة من الفنانين والنحاتين والحجارين الذين قام على أكتافهم ما شيد من مقابر ومعابد الأسرتين ١٩–٢٠.

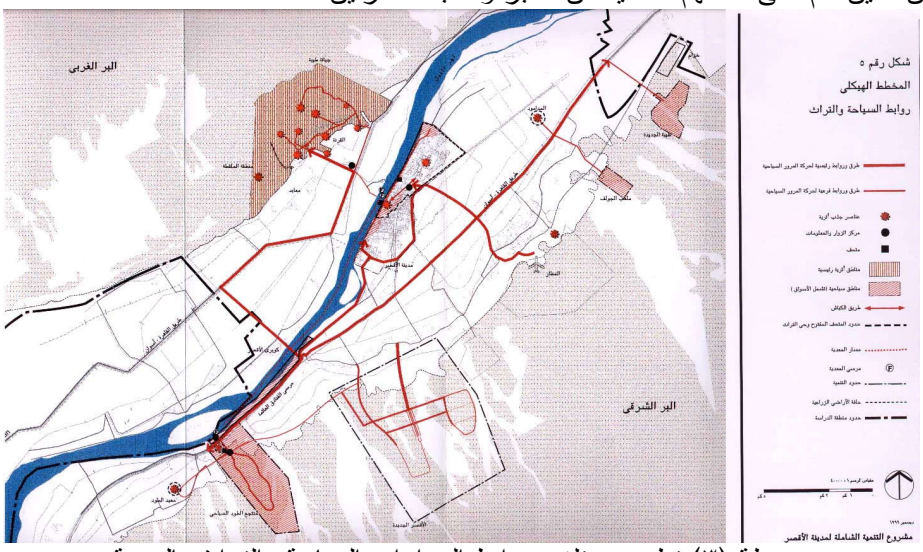

خريطة (٣) تظهر مختلف روابط المزارات السياحة والتراث بالمدينة

<u>إشكالية وضع الرؤية المستقبلية لمجموعة السياحة والبيئة والحفاظ علي التراث العمراني.</u>

منذ البداية فإن هدف استحداث مجموعات العمل هي أن تكون حلقة الوصل بين كافة الأطراف المعنية بوضع الرؤية المستقبلية للتنمية الشاملة، وتشمل الاستشاري المنوط المفترض قيامه بعمل الدراسات وبين الجهات الدولية الممولة ، وبين الهيئات لوطنية المشرفة والممثلة للحكومة المصرية (وزارة الإسكان و المرافق والمجتمعات العمرانية و المجلس الاعلي لمدينة الأقصر)، وبين الأجهزة الحكومية المرتبطة بالمشروع (الوزارات المختلفة)، وبين القطاع الخاص والمستثمرين، وبين المواطن ممثلا في أعضاء مجلسي الشعب والشورى وكذلك أعضاء المجلس المحلي، وأخيرا بعض الخبراء المتطوعين من مراكز الدراسات والبحوث المصرية والدولية العاملة مصر. أي أنها حلقة ولكنها في حقيقة الأمر الآلية والأداة الفعلية لتطبيق المشاركة الشعبية المتوقعة لهذا المشروع. ولتعدد المواضيع والقضايا للتنمية المستقبلية للأقصر فإنها قسمت إلي أربعة مجموعات كما سبق ذكراها وعلي منسقي المجموعات التنسيق فيما بينهم زمنيا (مما يتيح للمنسقين متابعة كافة جلسات المجموعات الأخري من جهة ولتكرار حضور بعض المشاركين في أكثر من مجموعة من المجموعات الأربعة)، ووفقا للموضوعات المطلوب طرحها حتى يمكن لكل مجموعة من الوصول إلي

الرؤية المستهدفة لعملها في إطار متكامل مع المجموعات الأخرى وفقا للهدف الشامل للرؤية المستقبلية لمدينة الأقصر.

وعليه تكونت مجموعة السياحة والبيئة والحفاظ علي التراث العمراني بصفة عامة من ممثلين من وزارتي السياحة والثقافة ممثلة في هيئة الآثار المصرية، وجهاز شئون البيئة والتي أصبحت بعد ذلك وزارة مستقلة، وبعض أساتذة الجامعات، ومجلس مدينة الأقصر، والقطاع الخاص من مستثمرين أو خاصة (سياحة أو مشروعات تنموية)، و خبراء من مراكز البحوث المتنوعة وممثلين لمواطن الأقصر، هذا بخلاف وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وخبرائها من هيئة التخطيط العمراني، جهاز البحوث والدراسات، ومستشار المشروع من قبل الهيئات الدولية الممولة والاستشاري، بحيث أن المجموعة اشتملت علي عدد يتراوح من ٢٠-٣٠ مشارك. تجتمع بصورة دورية ومتتابعة.

ويمكن خلاصة مواضيع هذه المجموعة من كون الحاجة إلي بحث كيفية تزايد عدد الزائرين من السياح بهدف زيارة تراث حضاري متميز ويتطلب معامله خاصة وإلا تعرض للفناء والدمار، وفي نفس الوقت حماية البيئة بكافة مستوياتها من عشوائية النمو المتسارع الغير موجه، ووضع مواطن الأقصر في عجلة التنمية، في أطر متناسقة ومتكاملة للوصول إلي أقصي استفادة مرجوه علي المستوي الاجتماعي، والاقتصادي، والإداري، والعمراني.[٧]

وبتعدد المواضيع والاجتماعات والقضايا المطروحة وصعوبة الوصول إلي محاور واضحة ومحددة إلا أن المجموعة توصلت في النهاية إلي أربعة محاور والتي علي اساس بحثها يمكن للأستشاري أن تتوفر له الأرضية التي تسمح له بوضع المخططات المختلفة ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- **أن التنمية السياحية للأقصر لن ترتبط فقط بطبقات الحضارة الفرعونية ولكنها ستمتد لتشمل كافة الحضارات التى تعاقبت على الأقصر وذلك على أعتبار أن التراث الحضارى للمدينة يشمل الحضارات الأغريقية والبطلمية والرومانية والقبطية والأسلامية والمعاصرة.**
- **أن المكون البشرى يمثل أهم عناصر التراث الحضارى للمدينة وبالتالى المنتج السياحى بها وأن تداخل المكون البشرى والعمرانى المحلى القائم يمثل جاذبية خاصة للسائحين، وفى هذا الأطار فأن تنمية الأنسان والمجتمع المحلى بالأقصر وتحقيق احتياجاته وتطلعاته يجب أن يكون من دعائم العملية التخطيطية والتنمية المستقبلية للأقصر فى مقابل أهداف التنمية السياحية ومتطلباتها الأستثمارية.**
- **أن تنمية مدينة طيبة الجديدة وأمتدادتها المقترحة (طيبة الأستثمارية) يمثل امكانية متميزة لنمو الأنشطة السياحية بالأقليم وتنوعها لأنماط ومجالات جديدة (سياحة ترفيهية - علاجية - ..) بدون الضغط على البيئة المحلية وعناصر التراث بالأقصر القديمة والتى تحتوى على مناطق ذات حساسية خاصة.**
- **العديد من المؤشرات تؤكد ضرورة وضع حدود عليا للتدفقات السياحية على المزارات والبيئة العمرانية للمدينة ضمانا للحفاظ عليها للأجيال القادمة. مما يستلزم وضع الضوابط والمحددات للطاقة الأستيعابية لكل مزار على حدة ومن ثم للمدينة ككل مع الوضع فى الأعتبار الأمكانية الواسعة لزيادة الطاقة الأستيعابية بوسائل مختلفة.**

وعليه فأن كل نقطة من القضايا المثارة تم مناقشتها بعد تكليف بعض الهيئات والجهات والافراد المشاركة في المجموعة بتقديم البيانات والمعلومات وكذلك القيام بأوراق عمل تسمح بوجود قاعدة من المعلوماتية والفهم للموضوع المطروح للنقاش وذلك من خلال أن تنقسم الرؤية في كل منها الى ثلاثة اجزاء دراسية وهي:

١- دراسة الوضع الراهن
٢- مناقشة القضايا / المشاكل ذات الأولوية
٣- تحديد التوجهات الأستراتيجية التى حققت نوعا من التوافق

الوضع الراهن [vi]

الوضع الراهن يتطلب دراسات مسحية وتفصيلية متعددة ولكن تم تحديدها في نقاط موجزة لمعرفة حجم الموضوع وتم عمل دراسات اخري تفصيلية أما تدعيم اللاستشاري بها أو بالتوصية لتوجيه الاستشاري للقيام بها ويمكن تلخيصها في

- تشكل نسبة عمالة قطاع السياحة فى قوة العمل الطبيعية بالأقصر (فرص العمالة المباشرة) نسبة متواضعة لا تتجاوز ٢٥-٣٠% وهو ما لا يتناسب مع الأمكانات الكامنة لقطاع السياحة. وتشكل العمالة المحلية الفئات الدنيا فى هيكل المهن بقطاع السياحة.

– سياحة الثقافة (الآثار) تشكل المنتج السياحى الأساسى وتختفى تقريبا عناصر المنتج السياحى الأخرى.
– الطاقة الفندقية للمدينة حوالى ٧٩٤٨ سرير موزعة كالأتى: ٣٢٩٤ سرير فى فنادق ٥ نجوم، ١٦٤٦ سرير فى فنادق ٤ نجوم، ١١١٥ سرير فى فنادق ٣ نجوم، ٨٨٢ سرير فى فنادق النجمتين، ٣٦٦ سرير فى فنادق نجمة واحدة، ٦٤٥ سرير فى فنادق تحت التصنيف. علاوة على الطاقة الخاصة بالفنادق العائمة والتى تشمل حوالى ٢٠٠ فندق عائم بسعة ٢٠١٩٢ سرير.
– الأنخفاض النسبى فى معدلات اشغال السائحين بالفنادق (٦٠%) . ومتوسط مدة أقامة السائح بالأقصر بلغت حوالى ٢.٨٨ ليلة.
– أنخفاض مستوى نوعية (دخل) السائحين (Mass Tourism)

القضايا – المشاكل ذات الآولوية

– استكمال Supply أحتياجات المناطق الأثرية (تعرف–تصنف–ترمم–تحسن ..) Integrated System
– (غياب الأدارة المتكاملة للنشاط السياحى بالتكامل مع الآثار والبيئة).
– أستيعاب نمو قطاع السياحة (اقامة –خدمات – أنشطة تكملية) :التكثيف على واجهة النيل في مقابل امكانية استغلال أمثل لمحور الصحراء
– ما هي الشخصية السياحية للأقصر : ثقافية (آثار – ثقافة محلية) أم تنوع المنتج (ترويحى – علاجى – رياضى – مؤتمرات ...)
– التراث هل فرعونى أم طبقات التاريخ المختلفة؟
– الطاقة الأستيعابية للمناطق الأثرية / المزارات مطلقة أم هناك حدود؟
– قضية الخصخصة وأمتدادها لأدارة وتشغيل المتاحف / المناطق الأثرية.
– نوعية السياح مقابل عددهم.
– قضية نمو البر الغربى (الطارف الجديدة – الحديقة الدولية – ....) وتأثيرها وجدواها على السياحة وعلى الأنطباع العام والقيود المكانية للبر الغربى.

التوجهات الأستراتيجية التى حققت نوعا من التوافق للوصول الى الرؤية VISION

وتم التعامل معها علي اساس ثلاثة مستويات إستراتيجية – تفصيلية – مقترحات وفيها تم تحديد محددات التراث العمراني ورغم هذه الصعوبات إلا انه في الوقت نفسه تمكنت مجموعة العمل الوصول إلي مفاهيم وتعاريف لقضايا في غاية الأهمية لمستقبل مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر، وأهم هذه المفاهيم تشتمل ما يمكن أن يساهم في مخطط التراث ومنها : الحفاظ، التعريف بالتراث، وتطوير الاستخدام للمحتويات التراثية.

- التعريف بالحفاظ: حماية العناصر والمواقع الأساسية للتراث الحضارى بالأقصر مما يتطلب تعدى مرحلة الحفاظ على مفردات التراث والتى تتولى هيئة الآثار مسئوليتها. الحفاظ لابد من ان يتضمن الحفاظ على البيئة بمحتوياتها المختلفة.
- التعريف بالتراث: التعريف بقصة الأقصر من خلال سيناريو مدروس: لكل عنصر من عناصر التراث ولكل موقع آثرى وللمناطق الآثرية يالأقصر وأرتباطها بأماكن التراث الأخرى على مستوى مصر. مع تحديد الحد الأدنى (الجرعة) من المزارات لوصف زيارة الأقصر؟ نوعية الزائرين وطبيعة الزيارة: المعلومات والتحليلات الخاصة بالسياح والزيارات والنتائج المبنية، تحديد أحتياجات التراث: من حماية وحفاظ – ارتقاء وتحسين – تعريف وخدمات – معلومات
- تطوير الأستخدام للمحتويات التراثية: ويتضمن ذلك التعامل الخاص للمناطق الآثرية وذلك بتوفير الخدمات المختلفة للزائرين (أنتظار السيارات، الأنتقالات، أماكن المشاه، ..) وكذلك الخدمات المرتبطة براحة الزائرين (الفنادق، الأسواق، ..)، المحتوى الحضارى للأقصر يشمل التراث والصحراء والنيل والخضرة والبرالغربى والشرقى. كل موقع يحتوى على عناصر قوة ومشكلات على مستوى الأقصر والبرين الشرقى والغربى. عليها تثير بعض الملاحظات منها: ما معنى معلومات وتسويق أفضل *Better "marketing and information"*

ومن خلال هذه الخطوات فانه تم نقاش نقاط الرؤية في جلسات متتابعة وكان من نتيجتها الأتي:

■ **أن التنمية السياحية للأقصر لن ترتبط فقط بطبقات الحضارة الفرعونية ولكنها ستمتد لتشمل كافة الحضارات التى تعاقبت على الأقصر وذلك على أعتبار أن التراث الحضارى للمدينة يشمل الحضارات الأغريقية والبطلمية والرومانية والقبطية والأسلامية والمعاصرة.**

وقد تم الموافقة على هذه الرؤية وأن كانت قد اثارت خلال المناقشات بعض النقاط التالية:

- وجود خريطة للمواقع الأثرية وذات الأحتمال الأثرى والحرم الأثرى المفروض لكل أثر يتحدد فيها الاعتبارات والاشتراطات التي يجب مراعاتها للحفاظ على الكيان التراثي مع تحديد للعناصر المختلفة للتراث الأثرى بالأقصر شرق وغرب النيل ووضع أوزان نسبيه لكل تراث (مثال المكون الفرعوني مثلا ٧٠ % ، القبطي ... % ، الإسلامي ...%) والتوزيع المكاني التقريبي للمكونات التراثية.
- لابد من وضع أولويات ومعايير للمفاضلة لتحديد قيمة التراث الحضارى عند وجود تعارض وتضارب فى أتخاذ القرار بين تراث حضارتين مختلفتين وكذلك عند توفر التمويل اللازم للحفاظ والتطوير بمدينة الأقصر (مشروع طريق الكباش – ام القرنة – ....)
- وجهه نظر الآثار انه لايمكن تشغيل كافة المراحل والعصور بالأقصر حيث ان الأقصر لها ظروف خاصة بها وتعتبر وجبة دسمة من التراث تحير فى الأختيار والمفاضلة بين قيمتها التراثية والجمالية. ولكن السائح له اهداف محددة فى الزيارة (مثل مقبرة توت عنخ امون، ...) إذا لم تتحقق قد يصيبه الأحباط.
- وجهه النظر القابلة: ان اى تراث حضارى بالأقصر ليس ملكنا ولكن وريثه لم يولد بعد وان لا يمكن قياس القيمة من وجهة نظر العائد والمردود المادى ولكن العبرة فى العائد والمردود الحضارى. وبالتالى من واجبنا الحفاظ والأهتمام بكل تراث بدون الأعتبار عن المردود المادى.

■ **أن المكون البشرى يمثل أهم عناصر التراث الحضارى للمدينة وبالتالى المنتج السياحى بها وأن تداخل المكون البشرى والعمرانى المحلى القائم يمثل جاذبية خاصة للسائحين، وفى هذا الأطار فأن تنمية الأنسان والمجتمع المحلى بالأقصر وتحقيق احتياجاته وتطلعاته يجب أن يكون من دعائم العملية التخطيطية والتنمية المستقبلية للأقصر فى مقابل أهداف التنمية السياحية ومتطلباتها الأستثمارية.**

وقد تم الموافقة على هذه الرؤية وأن كانت قد اثارت خلال المناقشات بعض النقاط التالية:

- من وجهه نظر السياحة أن الهدف الرئيسى لمدينة طيبة هى لحل مشاكل الأقصر الحالية وبالتالى نقل السكان الذين يعيشون على المناطق الأثرية.
- تمت عمل دراسات متعددة بشأن نقل السكان بالمناطق التراثية سواء بالقرنة أو بالكرنك ولكنها تصطدم بمشكلات التمويل والتنفيذ.
- صندوق (رد الشئ لأصله) لمعالجة كافة مشاكل التعديات من الهيئات والأهالى
- التأكيد من الأهالى بأن على الهيئات الحكومية المبادأة بالمدينة فى ضرب المثل (المحكمة لم تزال رغم وقوعها على حرم طريق الكباش وفى نفس الوقت بناء محكمة أخرى).

■ **أن تنمية مدينة طيبة الجديدة وأمتدادتها المقترحة (طيبة الأستثمارية) يمثل امكانية متميزة لنمو الأنشطة السياحية بالأقليم وتنوعها لأنماط ومجالات جديدة (سياحة ترفيهية – علاجية – ..) بدون الضغط على البيئة المحلية وعناصر التراث بالأقصر القديمة والتى تحتوى على مناطق ذات حساسية خاصة.**

وقد تم الموافقة على هذه الرؤية وأن كانت قد اثارت خلال المناقشات بعض النقاط التالية:

- قضية المشروع الأساسية: أين تكون توجهات النمو؟ طيبة ليست الأمتداد الوحيد: لابد أن نقبل مبدأ ولادة جنين جديد للأقصر لتخفيف الضغط عليها وحيث ان الدولة قد قامت بالدراسات وتقوم حاليا بتوفير البنية الأساسية لطيبة الجديدة فانه لاتعارض فى كونها ان تكون طيبة الأستثمارية او طيبة لنقل الأهالى حيث يمكن أن تؤدى الوظيفتين: مركز للأنشطة السياحية وطيبة لتفريغ السكان.
- دراسة لأنشطة المدينة بطيبة الجديدة وتبعا لها يتم تصنيف الناس المناسبين لها برغم انه من المفترض انها لتفريغ الأقصر القديمة وعلاج مشاكلها.
- لابد من التضحية بجزء من الأرض الزراعية لمصلحة الأقصر القديمة. تساؤل (زراعة فدان ام فندق سياحى؟)

- عصب أقتصاد الأقصر هو السياحة وبالتالى عند التفكير فى طيبة الجديدة لابد من وجود عنصر جذب متفرد يكون نواه الجذب السياحية أو شريان الحياه (متحف مثلا، تجاوزا يمكن أن يكون نشاط ما كما فى لاس فيجاس).
- نجاح طيبة سيطرح من خلال تساؤل: هل سيتفاعل معها الناس؟ هل سيقوم المستثمر بعمل مشروعات بها؟

■ **العديد من المؤشرات تؤكد ضرورة وضع حدود عليا للتدفقات السياحية على المزارات والبيئة العمرانية للمدينة ضمانا للحفاظ عليها للأجيال القادمة. مما يستلزم وضع الضوابط والمحددات للطاقة الأستيعابية لكل مزار على حدة ومن ثم للمدينة ككل مع الوضع فى الأعتبار الأمكانية الواسعة لزيادة الطاقة الأستيعابية بوسائل مختلفة.**

وقد تم الموافقة على هذه الرؤية وأن كانت قد اثارت خلال المناقشات بعض النقاط التالية:

- سؤال اساسى: ما هو مصير مدينة الأقصر اذا لم نقوم بشئ؟
- بالمقابل أقتراح بجعل دراسات الأستشارى حتى عام ٢٠٢٥ (المتوقع أن يكون تعداد مصر حوالى ١٠٠مليون/نسمة).
- لتحديد سقفية للتدفقات السياحية للأقصر أثار الأستشارى موضوع نوعية السائحين فى مقابل أعداد السائحين (Quality versus Quantity Tourism) مع مراعاة أن التحكم فى اقتصاديات السياحة وسياحة المجموعات بالذات تتم من خلال شركات عالمية.
- تم التوصية بانه يمكن عمل ضوابط للتدفقات السياحية على المزارات الثقافية وليست لباقى أنماط السياحة المختلفة (الترفيهية و الترويحية).

وقد تم صياغة خلاصة التوصية لرؤية عمل المجموعة في الأتي:

- **" تنمية الأقصر سياحيا مع التأكيد على الصفة السياحية التراثية ليست فقط للعصر الفرعونى ولكن لكافة العصور التى عايشتها المدينة بالبر الشرقى والبر الغربى – والتأكيد على دور أهالى الأقصر فى كونهم محور رئيسى من عناصر المنتج السياحى للأقصر – وقصر التنوع فى أنماط السياحة بأقامة المشروعات فى مناطق التنمية العمرانية الجديدة (بطيبة الجديدة والأقصر الجديدة) – ومراعاة عدم استنزاف الموارد البيئية والتراثية بالأقصر مما يستلزم وضع الضوابط والمحددات والطاقة الأستيعابية لكل مزار على حدة ولمدينة الأقصر مجتمعة – مما سيستلزم بالضرورة وجود الكيان الأدارى الموحد المشتمل على الخبراء فى كافة المجالات ".**

<u>الصعوبات التي واجهت المجموعة في صياغة الرؤية الخاصة بها:</u>

علي الرغم من المجهود المتكاثف والمستمر في المشروع من استحداث آلية العمل للمجموعات والدراسات والاجتماعات علي مختلف الجهات بهدف تقريب وجهات النظر وسد الفجوة بين واقع الأقصر وطموح التخطيط والرؤية المستقبلية للتنمية الشاملة للأقصر، إلا أن التطبيق الفعلي والنتائج المتوقعة لم تكن من علي نفس مستوي الدراسات المفترضة مسبقا. وحتى الدراسات التي تم التوصل لها والتوصيات عندما تم وضعها في أطر ورؤى تستهدف في المقام الآول توجيه الاستشاري، لم يتم الاستفادة منها كمرجع معتمد يبني عليه دراساته وإنما قام من جانبه بعمل دراسات جديدة أو تتبع وتبني توصيات مخالفة لما تم التوصل إليه ، لعدة أسباب وهي ما تم توصيفه بأنه فجوة التنفيذ والتي يمكن حصرها في التالي:

- قصر المدة المتاحة لدراسات مرحلة مجموعات العمل، بالمقارنة بدرجة أهمية مجموعة القضايا المطروحة. وفي واقع الأمر أن المدة التي استغرقت في هيكلة المجموعات تفوق المرحلة الفعلية للعمل. وبالتالي فإن عدد الجلسات لم يتعدي ١٠ جلسات في المجموع وفي مدة لم تتعدي ٨ أشهر.
- رغم السعي في تشكيل كل مجموعة من ممثلين لوزارات وهيئات حكومية ودولية ومن مدينة الأقصر سواء من المحافظة أو من المواطنين بالإضافة لوجود ممثلين للاستشاري و برنامج الأمم المتحدة ووزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة إلا أنه وجد قصور شديد في التكوين يرجع لسببين:

<u>أولا:</u> الفردية أو ما يمكن أن يقال عنه رأي الفرد الشخصي رغم كونه يمثل هيئة اعتبارية إلا انه في معظم المناقشات كانت المشاركة تعبيرا عن الفرد وليست الجهة. وعند الطلب بأن يكون الرأي تمثيلا للجهة، كان يتطلب الآمر العودة إلي المسئولين في الجهة الاعتبارية وغالبا ما كان يتم تجاهل الآمر من الأساس.

ثانيا: عدم التواصل أو الاستمرار لكافة الاجتماعات، بمعنى أن مجموعة العمل المكونة من أفراد يمكن أن يحضرها في اجتماع أعضاء من جهة معينة ولا يشترط حضورهم في الاجتماع التالي، وعند إثارة تساؤلات مثلا لهيئة الآثار قد لا يحضر مندوبها في الاجتماع التالي، وعليه تكون جوهر الاجتماع لقضايا السياحة الحاضر مندوبها، وفي الاجتماع المفترض مناقشة قضايا السياحة لا يحضر مندوبها ويكون الحوار مركز علي قضايا أخري وهكذا.

- مشاركة المعلومات: وتعتبر أساس ورش العمل، أن تشارك المجموعة في بناء قاعدة من الثقة وشفافية المعلومات بين الأعضاء وإزالة الحواجز والبيروقراطية المفترضة من خلال الجلسات، وعمل عاصفة ذهنية بدون قرارات مسبقة، وتناسي كافة المواقف السابقة والدراسات والإحباط الناجم عنها. ولكن من السلبيات أنه في كثير من الأحيان كانت تنتهي الاجتماعات بنوع من زيادة الفجوة، لعدم الرغبة لبعض الأعضاء في إعطاء المعلومات أو التعاون مع المجموعة، مما كان يتسبب في عكس الهدف وزيادة الحواجز بالمشروع .
- مركزية الاجتماعات المفترض انعقادها في الأقصر والتي تمت معظمها في مدينة القاهرة، وذلك لضمان حضور ممثلي الوزارات والهيئات المعنية. ويعتبر ذلك حاجزا في حد ذاته لعدم معظم تفرغ الأعضاء، ومحدودية مشاركة ممثلي من سكان الأقصر.
- سيطرة بعض الأفراد علي دفة الحوار، ورغم محاولة تنظيم المناقشات بأعداد مسودة للاجتماع، وتحديد هدف كل جلسة والنتائج المتوقعة منها، ألا انه دائما ما تثار قضية فرعية وتسيطر علي الاجتماع ويتم خلالها مناقشات يقوم بها بعض الأعضاء، علي حساب أعضاء أخريين لا تتاح لهم نفس الفرصة.
- محدودية الوقت إيضا لكل جلسة، أو الوقت الذي يفترض أن يشارك به العضو، بمعني أنه قبل نهاية الاجتماع يبدأ الأعضاء في الانسحاب تباعا. وقد يكون من آثار القضية هو الذي ينسحب من المناقشة. وعند الاجتماع التالي يعيد فتح ما قد تم اثارته في الجلسة السابقة لاعتراضه علي النتيجة أو ما تم التوصل أليه.
- حاجز اللغة: نظرا لدولية المشروع فإن المناقشات إما أن تنعقد باللغة الإنجليزية (نظرا لأنها لغة الأستشاري) أو باللغة العربية لغة ممثلي مدينة الأقصر من والتي تعتبر الوسيلة الوحدة للتعبير عن نفسها. ورغم وجود ترجمة من جهة الاستشاري إلا انه كثيرا ما تحدث تفاعلات تدخل حاجز اللغة في عدم حدوث التواصل الأمثل.
- محدودية الميزانية المفترضة لمجموعات العمل وكذلك الوقت، وعدم امتدادها للمراحل التالية، وكأنها فقط لإعطاء شرعية أو مظهر للمشاركة الشعبية ليتوافق مع برامج الأمم المتحدة، وليس الهدف القيام الفعلي بالأمر.
- في نهاية الأمر فإن رؤية وأراء وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، وممثلي واستشاري برنامج الأمم المتحدة، ومن ثم مجلس مدينة الأقصر ورؤية استشاري المشروع كانت لها السيطرة علي باقي الآراء.

مشروع التنمية الشاملة المستقبلية لمدينة الأقصر وإعادة توزيع الأدوار:

مما لاشك فيه أن مشروع التنمية الشاملة خطوة هامة وضرورية، وعمل بذل فيه الكثير من الجهد والدراسات والأموال، وشاركت فيه العديد من الجهات والأطراف، مما يستلزم أن يكون المشروع في خطواته المتتابعة ومراحله المختلفة مجالا للدراسات في حد ذاته. وفي هذه الورقة البحثية الهدف ليس النقد قدر الاستفادة والتوصية أو دراسة كيفية أعادة الصياغة لما هو متاح.

وبداية فإن هدف المشروع إن الإنسان هو محور التنمية، ولكن في حقيقة الأمر تم تهميش هذا الدور الهام والحيوي، وأن كانت كل الدراسات والقضايا يتم فيها إدراج مواطن الأقصر كهدف وعليه فإن الورقة البحثية تقترح تقسم مراحل اعمل في المشروع والأدوار للمشروع وفقا للتالي:

- **مرحلة المبدأ ، أو الاستثارة:**

وتقوم الدولة ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، بالتعاون مع المجلس الأعلي لمدينة الأقصر والبرنامج الآنمائي للأمم المتحدة، والموئل والوزارات المعنية. وفيها تقوم هذه الهيئات منفردة ومجتمعة بتهيئة مناخ العمل في المشروع و بتسهيل كافة المعلومات الممكنه والعمل علي القيام بتجهيز المعلومات المطلوبة. كما يتم توفير الاعتمادات المادية والبشرية للمشروع.

- **مرحلة الدراسات والإعداد:**

ويشارك فيها الاستشاري كطرف رئيسي مع مجموعات العمل طوال فترة إعداد المستندات الخاصة بالمشروع مع تعميق دور مجموعات العمل لوضع المقترحات ومتابعة كافة خطوات الاستشاري مرحلة

مرحلة للتأكد من تنفيذ المقترحات والتوصيات، وتكون مجموعات العمل هي الجانب الفني المتابع للدولة والهيئات المشاركة في المشروع. وتكون أيضا في هذه المرحلة مساحة أكبر لمواطني الأقصر للمشاركة في المشروع، علي أن تتم كافة الدراسات والاجتماعات في مدينة الآقصر، وعمل جلسات استماع عامة يشارك فيها أي فرد مهتم بالمدينة حتي يتم ايجاد نوعا من الشفافية والواقعية تخدم المشروع في المراحل التالية.

- **مرحلة التنفيذ والتطبيق:**

دور مواطن الأقصر والقطاع الخاص سيكون هو أساس تنفيذ الرؤية المستقبلية للتنمية الشاملة لمدينة الأقصر، وسيتم شرح رؤية الورقة البحثية لكيفية القيام بالمشاركة الشعبية من خلال مجتمع مكتفي ذاتيا.

- **مرحلة الاستمرارية والاستدامة**

وهي إيضا مسئولية مواطن مدينة الأقصر، ويتم فيها بناء الآجيال القادرة علي تحمل مسئولياتها من مرحلة الطفولة. حتي تستمر الرؤية ومن ثم المخطط من جيل لجيل.

المشاركة الشعبية من أجل مجتمع مكتفي ذاتيا[vii]:

لتنفيذ الرؤية المستقبلية والتنمية الشاملة لمدينة الأقصر لابد من التخاطب الفعلي والفعال والتفاعل مع الأشخاص المقيمين في بها والمطلوب تنميتها علي كافة المستويات والمتطلبات عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وسياحيا و زراعيا وعلي مستوي الخدمات وكذلك مع الهيئات الدولية والجهات الإدارية والمستثمرين المشاركين في الرؤية. وبخلاف أسلوب المشاركة الشعبية (سوف يتم شرحه لاحقا) نجد أن طبيعة ووظيفة وأهداف الرؤية تتطلب تقديم منهج تخطيطي وتصميمي مختلف عن الأساليب التقليدية وذلك نتيجة للقيمة التاريخية والأثرية والسياحية المؤكدة لمدينة بل لمنطقة الأقصر من جانب و من جانب أخر ارتباط سكان الأقصر بالمنطقة المحيطة تاريخيا واجتماعيا وتوارثهم لها جعل المحاولات السابقة والمتعددة بها في بعض الاوقات من الشك في جانبهم أن الهدف في النهاية عزلهم أو تهميشهم، ، أو عدم مصداقية مشروعات كثيرة سابقة مما يؤدي لاعتبارهم أن كل الدراسات والمشروعات مؤقوته أو مجرد دراسات لن تصل للتطبيق الفعلي مما يجعل التغيير موضوع فيه من الصعوبة والحساسية وخاصة لمجتمع يعرف أنه منغلق وتغييره يتطلب نوعا من الانفتاح لتقديم المنتج المفترض أنه يحمل رؤية مستقبلية علي كافة المستويات للتنمية الشاملة للأقصر[viii]. وعليه فإن المعادلة تتطلب حوار عمراني وتسويقي للرؤية جاد لتكون هي نقطة البدء في التخطيط والتصميم ويعتمد هذا الحوار على فهم متعمق للعلاقات التالية :

١- علاقة الرؤية المستهدفة بسكان مدينة الأقصر والسكان الأخريين بالقري المحيطة بمحافظة قنا
٢- علاقة سكان الأقصر بالمجلس الأعلي لمدينة الأقصر
٣-علاقة الرؤية المقترحة بالمخططات والتوجهات المستقبلية السابقة للأقصر ومحافظة قنا.
٤- علاقة الرؤية بالسكان والطاقة الاستيعابية لأصل قيمة الآقصر وهي التراث العمراني والوافدين من السياح
٥- علاقة رؤية التنمية السياحية من المفترضة بالتنمية السياحية بصعيد مصر، والتنمية السياحية علي مستوي مصر، والسياحة الأقليمية والسياحة العالمية.
٦-علاقة المستثمرين (القطاع الخاص) بسكان أقليم الأقصر
٧-علاقة السائحين والخدمات المطلوبة لهم بسكان الأقصر

والمدخل الطبيعي لفهم العلاقات يكون عن طريق الآتي:

١-فتح حوار صريح مع السكان والأهالي وعدم التقليل من شأن مخاوفهم أو أراءهم.
٢-عمل ندوات بين الأهالي والمجلس والمخطط.
٣-إيجاد مشروع مشابه أو مشروعات (لمدينة الأقصر) ومناقشة جميع جوانبها الإيجابية والسلبية
٤-تحديد المشاكل وتبسيطها بصورة يسهل استيعابها وتقديم مقترحات وحلول
٥-تحليل وتقسيم مقترحات الرؤية وتطويرها إلى مشروعات استرشادية محدودة وتجريبية يسهل استخدامها في التخطيط وإعادة صياغة الرؤية.

من هذا المدخل نجد أن دور الخبراء من هيئات دولية ومكاتب استشارية عالمية وخبراء محليين في الرؤية تحول من الشكل التقليدي "**يقوم بكل العمل**" إلى الشكل المقترح في الرؤية "**يأن يساعدوا المجتمع ليقوموا بعملية التنمية الشاملة لمدينة الأقصر من خلال العمل علي اتاحة الفرصة لهم ليكون لهم دورا فعالا وعملي في هذه الرؤية**" وذلك بهدف الوصول إلي مجتمع مكتفي ذاتيا ومن خلال أسلوب المشاركة الشعبية والإدارية. ومن ثم هنا تظهر أهمية استحداث ما يمكن أن نسميه مركز التنمية المستقبلية الشاملة ليكون مركز للتفاعل بين جميع الجهات حول أبعاد المشكلة وفى كل مراحلها حيث يبدأ كمركز للحوار – يتطور كمركز لتنظيم مشاكل التنمية ثم كمركز لتنظيم وإدارة عملية التنمية والرؤية الشاملة للمدينة.

مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر

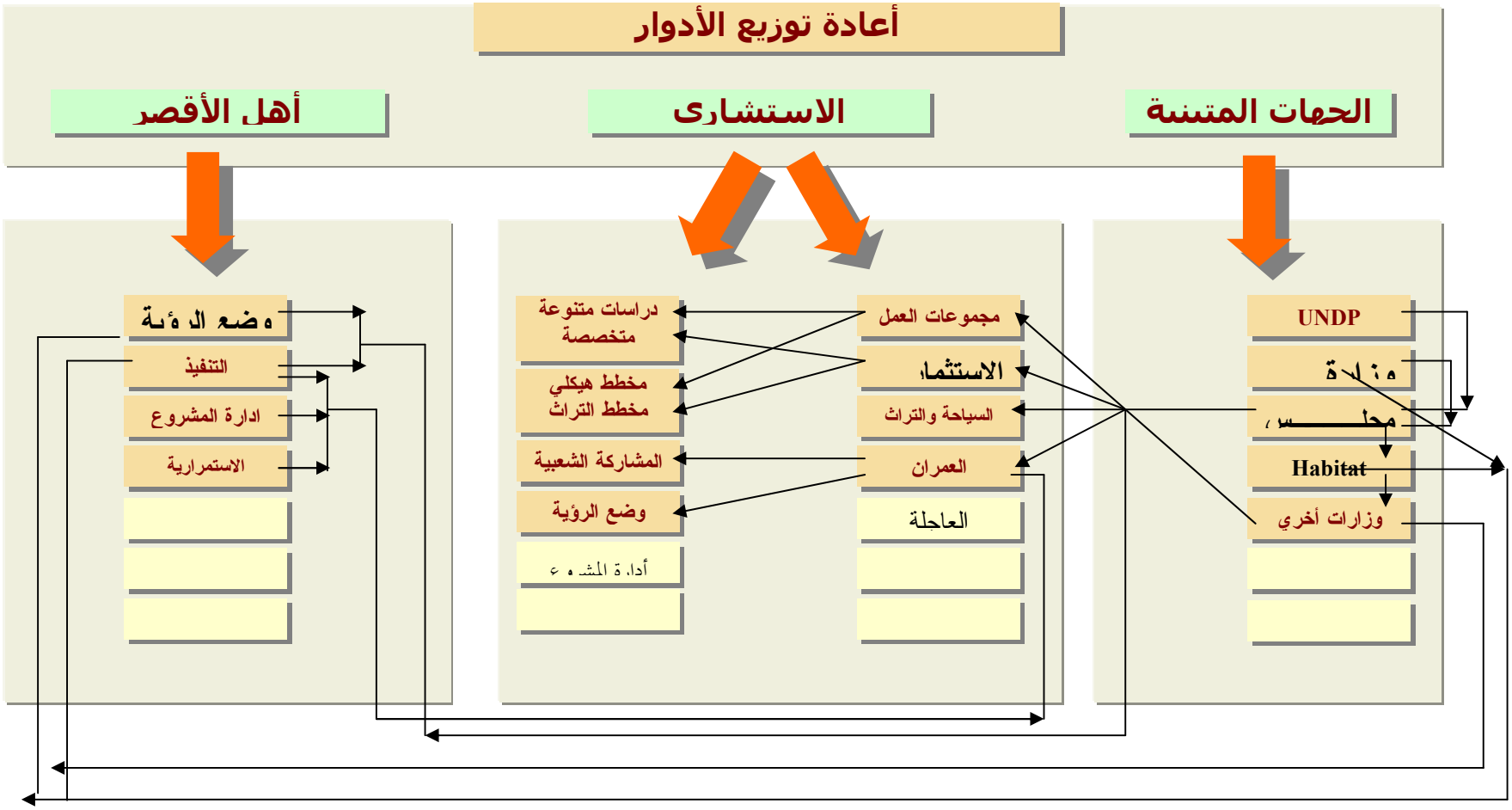

أسلوب المشاركة الشعبية[ix]:

الفكر الأساسي في التخطيط والتنمية بالمشاركة الشعبية يعتمد على إيجاد وتنمية حوار متعمق مبنى على الثقة المتبادلة بين أطراف العملية التنموية من الخبراء (المصمم أو المخطط) والأهالي و صانعي القرار من قبل الدولة و المستثمرين (جهة التمويل سواء أهالي أو دولة أو قطاع خاص)، بجانب فهم متعمق للبيئة المحلية الخاصة بالمشروع المستهدف أو المشروعات. ومن أهم مقومات البيئة المحلية في الأقصر هو الإنسان القاطن بها والذي يشكلها ويبدلها ويحسنها بما يتواءم مع متطلباته الحياتية ولذلك فأن الاهتمام بدراسة العلاقة التبادلية Relationship Dialectic بين الإنسان والبيئة والفراغ العمراني هي نقطة الانطلاق نحو تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية. ونظرا لان أي إنسان يتعايش مع الاخرين ويتواجد من خلال خلية اجتماعية (مدينة وتراث ونجوع وقري) فدراسة الصفات المشتركة لديناميكية كل خلية اجتماعية يضيف بعد اجتماعي لا يمكن تجاهله أثناء عملية التخطيط والتصميم ووضع مخطط التنمية الشاملة، ولذلك يجب التعرف على أكبر عدد ممكن من أهالي كل خلية اجتماعية بالمدينة أو الأقليم وخصوصا الجادين في رغبتهم في المشاركة ويمثلون بذلك ما يطلق عليهم المشاركين " Active Participants "[x] ويكون دورهم كالآتي:

- ممثلين عن باقي التجمعات
- حلقة اتصال بين الخبراء (المخطط أو المصمم) وممثلي صانعي القرار من جهة الدولة والمستثمرين من جهة والأهالي من جهة أخرى.
- تحديد المشكلات الأساسية والتعرف بتاريخ الأقصر كمنطقة تمت فيها محاولات سابقة ومتعددة ومستمرة سابقا.

ويتم التعرف على الأهالي عن طريق أعضاء مجلس الشعب والشورى وأعضاء المجلس المحلى للوحدات القروية المختلفة ومن الملاحظ أن أسلوب المشاركة الشعبية في عملية التخطيط والتصميم والتنفيذ تختلف أهميتها وفاعليتها في كل مرحلة من مراحل الرؤية بالنسبة للخبير والمواطن المشارك وممثل صانعي القرار كما هو مبين في الجدول التالي:

مراحل تنفيذ الرؤية المستقبلية والتنمية الشاملة لمدينة الأقصر	المواطن المشارك	صانعي القرار من جانب الدولة	المصمم والمخطط والمستثمر
١- تحديد قيمة الخلية الاجتماعية	×	*	*
٢-تحديد الأهداف والمتطلبات	×	*	*
٣- جمع المعلومات	×	**0**	×
٤- وضع الفكرة والمحددات	×	**0**	×
٥- تطوير بدائل الرؤية	×	**0**	×
٦- اختيار أحد البدائل	×	×	*
٧- تصميم تفصيلي للرؤية	×	**0**	×
٨- التقييم النهائي وعمل التعديلات	×	×	*
٩- التنفيذ والتشغيل	×	*	**0**
١٠- الآستدامة والاكتفاء الذاتي	×	**0**	**0**

(× ترمز الى دور أساسي) - (* ترمز إلى دور مساعد) - (0 ترمز الى دور غير أساسي ولكن محتمل)

ويلاحظ أن مواطن مدينة الآقصر يفترض أنه مشارك بصفة أساسية في كافة مراحل الرؤية ووضع المخطط بينما تتفاوت قيمة مشاركة كلا من صانعي القرار والخبير والمستثمر وفقا لدورهم في مراحل الرؤية المختلفة.

مركز التنمية الشاملة لمدينة الأقصر (كمركز دراسات ومعلومات ومركز لإدارة المخطط نحو مجتمع مكتفي ذاتيا)

تختلف إدارة مثل هذه المشروعات (مشروعات التنمية الشاملة) عموما عن إدارة غيرها من المشاريع الأخرى، وفي الرؤية المفترضة نجد أن التنمية الشاملة لمدينة الأقصر تأخذ بعدا إضافي وهو التنمية البيئية السياحية التراثية لمدينة الاقصر ذات التراث العالمي فيما كونها ذات طبيعة محددة بيئة وخاصة، وتتطلب معايشة كاملة لهذه البيئة والألمام بواقعها وإمكانياتها، ولذلك فأن فشل كثير من المشروعات السابقة لتنمية الاقصر عمرانية وتراثيا وسياحيا يعود لعدم تفاعل السكان التام أو لعدم إعطاء الوقت الكافي لإتمام وضمان استمرارية العملية، كما فشلت أيضا المشروعات لكونها تخطط مركزيا من خارج الإقليم (غالبا من القاهرة) حيث يأتي التخطيط نمطيا مكتبيا وفقا لأرقام وإحصاءات ودون الوقوف على الاحتياجات الفعلية

لمجتمع الأقصر أو إمكاناته الطبيعية والبشرية أو على عادات وتقاليد سكانه ولأن عملية التنمية الشاملة عمرانيا وتراثيا وسياحيا ستتطلب إحداث تغييرات واقعية في أساليب الحياة وسلوكيات الأفراد وعاداتهم في تركيب المجتمع والبيئة المحيطة، فأنه من غير المقبول أحداث هذه العمليات مركزيا أو بدون المشاركة الفعلية للسكان المستهدفين.

والبعد الاقتصادي لهذه الرؤية وما يمكن أن يتحقق في المستقبل ستكون المحرك الرئيسي لتفاعل السكان مع أهداف التنمية الشاملة والمخطط المستقبلي المفترض، ومن الطبيعي أن تراث الأقصر يعتبر القطب الأول من موارد التنمية المطلوبة، إلا أن الرؤية تتعامل مع مجتمع مدينة الأقصر بما يتضمنوه من عادات وتقاليد ومساكن وملابس وطعام وفلكلور كقطب موازي للموارد المتوفرة للرؤية "Resources" ، ثم نأتي لعملية التمويل هل سيكون من خلال الدولة أو السكان أنفسهم (سواء بقروض أو مشروعات صغيرة ممولة من الصندوق الاجتماعي أو تمويل دولي) أو من خلال مشاركة القطاع الخاص من مستثمرين، وكل نمط تمويلي سينعكس علي شكل نوعية المنتج المقدم "Quality " وهذا سيتطلب الموازنة بين التكاليف، وعدد السياح وكفاءة تكاملية تحقيق الرؤية. ولا جدال أن رأس المال دائما حذر أو متخوف وفي نفس الوقت التنافس بين رؤوس الأموال دائما يكون بالبحث عن تقديم الفكر الجديد. وحيث أن الرؤية المستقبلية لمدينة الأقصر لابد أن تتعامل مع سكان المدينة كقطب رئيسي من الموارد فإن أهم بعد في الورقة البحثية هو كيفية التفاعل والمعايشة التامة بين كافة الأطراف من سكان ومسئولين ومستثمرين وخبراء في تحقيق الرؤية. ولذلك فإن جعل مركز التنمية الشاملة لمدينة الأقصر المكان الفعلي والعملي لإدارة المخطط و الرؤية وضمان استدامتها ويكون ذلك من خلال توفير البرامج التدريبية اللازمة للاستفادة ورفع كفاءة ووعي السكان المحليين في كل مراحل الرؤية بداية من مرحلة تجميع المعلومات وأخذ القرارات والبرامج المختلفة للمنتج التنموي (سياحيا وعمرانيا وتراثيا وبيئيا وزراعيا).

وعليه يمكن للمركز أن يكون مركز للمعلومات والدراسات المستمرة لكل ما تعنيه مدينة الأقصر، وتكون فرصا لتجميع مجهودات كافة البعثات الأجنبية العاملة في الأقصر وتراثها الحضاري. ويكون الوحدة التنفيذية لإدارة المشروع من خلال إشراف المجلس الأعلى لمدينة الأقصر، والتي أنشئ بناء علي القرار الجمهوري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٩[xi]، وذلك كاستجابة لاحتياجات النمو العمراني المتزايد، بحيث يكون له السلطة ولكن لنقص الكوادر فأنه من خلال مركز التنمية الشاملة يكون كوحدة دعم فنية للمجلس التشريعي فيما يختص بالتنمية الشاملة للأقصر بحيث يكون المختصون بها لهم تفويض رسمي واضح من جهاتهم المركزية الواقعة في القاهرة. أي أن المركز يقوم باللامركزية من خلال مركزية إدارة الأقصر بمدينة الأقصر.

و يقوم المركز في مرحلة التنفيذ والتشغيل والبناء الفعلي للمخطط ومستقبل الأقصر سيتولى المركز إمداد عمليات التنمية الشاملة بكافة الإمكانيات والمواد والخبرات التي تساعدهم في التركيبات التنموية المختلفة وكما سيتم توفير كافة الخدمات المطلوبة من خلال لها، وسيعتبر مركزا للمعلومات وللدراسات المختلفة بشأن الأقصر والتحولات المتوقعة من جراء تنفيذ الرؤية وتدريب السكان علي إدارتها وتشغيلها. كما يقوم المركز بالتفكير في خلق فرص عمالة جديدة ويتكامل مع برامج أخري بالدولة مثل الصندوق الاجتماعي في توفير المشاريع الخاصة بالصناعات الصغير والحرفية وكذلك مع مشروعات التنمية المتكاملة لأقليم صعيد مصر ككل و يمكن أن يأتي عمل المركز ليقوم مقام أعمال الشركات والمقاولين ولكن في إطار المجتمع المحلي لأقصر مما يوفر هامش للربح يكون فيه شراكة بين المستثمر أو الممول وبين السكان المحليين. وبالتالي سيكون مركز التنمية الشاملة لمدينة الأقصر هو المركز الإداري الفعلي للرؤية والمخطط.

توصيات الورقة البحثية

تستهدف الورقة البحثية دراسة مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر كمثال لتضافر جهود متعددة من هيئات دولية ووطنية و خبراء ومستشارين ومواطنين من أجل المستقبل مع دراسة كيفية في خلق مجتمع مكتفي ذاتيا بيئة الأقصر وفي نفس الوقت تقديم منتجا تراثيا وسياحيا متميزا يتناسب مع القيمة الدولية للتراث الحضاري للأقصر. وتناقش الورقة فجوة التنفيذ المتمثلة في وضع الخطوط العامة للرؤية رغم الجهد المبذول، وذلك نتيجة لتهميش طرف رئيسي وهو سكان الأقصر في الوقت الذي تنادي فيه المشروع منذ البداية بأن تعتمد الرؤية علي جعل سكان مدينة الأقصر هم المستفيدين الأساسيين من الرؤية وفي نفس الوقت الوقود والقائمين بالعمل.

وتؤكد الورقة أن المشروع علي كافة المستويات فرصة قد لا تتكرر، وأن ما بها من سلبيات متوقعا من، يمكن إدراكه وأن ما به من إيجابيات، يكفيه أنه فتح المجال لمناقشة ودراسة أمور كان من الممكن أن تزداد تعقيدا لو لم تدرس وتوثق وتثار حاليا. وأن الورقة البحثية أوجزت جزئية واحدة من مجموعات العمل، وأن الواقع الفعلي اليوم للمشروع أنه مجمد نتيجة لنقص الاعتمادات المالية، ونقص في بعض المعلومات

الدراسية والموافقات التخصصية من وزارت معنية بالمشروع استكمالا لقضية الجزر الإدارية المنعزلة، وكأن المشروع والدراسات التي به مفاجأة تتطلب العمل علي دراسة المخططات والتوصيات وإبداء الآراء والعمل علي تنفيذها، وكأن ذلك لم يكن متاح في مراحل إعداد الدراسات ومرحلة ورش العمل. مما يتسبب في استنزاف الجهد والمال والفرصة، ومما يتسبب في الإحباط لكافة المشاركين.

وعليه فإن هدف الورقة بيان الصعوبات التي يمكن تداركها في بقية المراحل الخاصة بالمشروع ذاته، وفي نفس الوقت ما يمكن أن تستفيد منه المشروعات المشابهة التي تتطلب تغيير الوجه الحضاري بها، كمثال التحدي الحضاري لتعمير جنوب لبنان، أو تعمير توشكي في صعيد مصر، أو غيرها من المشروعات.

ولذلك توصي الورقة أن تكون مركز التنمية الشاملة لمدينة الأقصر هو المقر الرسمي لغرفة عمليات التنمية الشاملة بكل مراحلها وتنوع موضوعاتها عمرانيا، سياحيا ، وتراثيا وغيرها من الموضوعات الخاصة بمستقبل الأقصر لضمان استدامة العملية التنموية، من خلال فهم للواقع البيئي والإمكانيات والطاقات الكامنة المحتمل توافرها والمرتبطة بالمكنون المحلي والتقاليد الموروثة والعرف السائد بالإضافة لإيجابيات وسلبيات المشاركة الشعبية بمستوييها الإداري والمجتمعي ولا يمكن ترجمه ذلك إلا من خلال دمج وظيفي للتخطيط التراثي والسياحي والعمراني ضمن مكونات العمل التنفيذي بمستويات مختلفة والواقع العملي للظروف المحيطة.

وحتى يتسنى لمركز التنمية الشاملة لمدينة الأقصر أن يكون مركزا لتلافي الثغرات وتكامل المعلومات والقدرة علي التواصل والاستمرار للقيام بالعمل المستهدف فأن الورقة البحثية تضع مجموعة من المفاهيم الأساسية للتنمية الشاملة المستقبلية لمدينة الأقصر وتشمل :-

- أن نتفهم طبيعة التمويل الدولي للمشروعات، وأنها فقط مرحلة بداية ولن تستمر وأن تستفيد هذه المشروعات بالفرصة دون الاعتماد الكلي علي أن الدعم المادي والفني مستمر.
- أن تكامل المعلومات بين الإدارات يجب أن يتم من خلال التقنية العالية والشفافية المتوفرة في كل جهة، وليست من خلال أفراد تتحكم فيها لأن الهدف هو الصالح العام
- أن هناك أهمية للسلطة التشريعية التنفيذية ولكن المبنية علي فهم فني لأمور قد لا تتوفر في الإدارات الحالية، وعندها تكون المعونة الفنية هي المرجعية الفعلية فيما يعني يختص مثل هذه المشروعات.
- بناء الثقة بين كافة الأطراف هي حجر الزاوية لضمان الاستمرار.
- عمل التغيرات الهيكلية في مدينة الأقصر في جميع المجالات إداريا وتطبيقيا وذلك بصورة متدرجة وعلى فترات زمنية تسمح باستيعاب هذه التغييرات ودون تعجل نظرا للتركيبة التراثية والطبيعة السياحية والاجتماعية الخاصة لمجتمع الأقصر.
- التغير في اتجاهات السكان بإيقاظ الشعور لديهم بأن التنمية العمرانية الشاملة إنما تنشأ أساسا من أجلهم ولا يمكن أن تستمر بدونهم وعن طريق جهودهم الفردية والمجتمعة.
- التعرف على القيادات المحلية التي تبشر بالكفاءة ثم تشجيعها وتدريبها على فهم الأهداف المرتبطة بعملية التنمية العمرانية الشاملة وعلى استثاره المجتمع لخدمة أنفسهم.
- الاستفادة الكاملة في الموارد المحلية والبيئية وتحفيز المجتمع على إبراز أفكاره المحلية والموروثة في عمليات التنمية الشاملة وذلك في ندوات مفتوحة لإبداء الرأي والمشورة في اتخاذ القرار.
- إن إتمام النماذج الأولى والمراحل الأولي لعملية التنمية الشاملة لمدينة بنجاح يكون له أعظم الأثر في تشجيع باقي السكان والمجتمع للقيام بخطوات مشابهة وضمان أستدامة الرؤية.

المراجع:

[i] – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية: "مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر: الرؤية المبدئية لمدينة الأقصر"، القاهرة ، ١٩٩٧.

[ii] – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية: "مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر"، القاهرة، ١٩٩٩.

[iii]- Rashed, Ahmed, "Public participation in the conservation of historical environments: A case study, of Luxor city, Egypt", Ph.D. York University, IoAAS, UK, 1995.

[iv]- Kamil, Jill: "Luxor: A guide to ancient Thebes", 3rd ed. , Longman, Hong Kong, 1983, pp. 12-14.

[v]- Eber, Shirley: "Beyond the Green Horizon: principles for sustainable tourism", WWF, UK, 1992, p. 16.

[vi] – كافة البيانات و المعلومات المنشورة آخر تحديث لها تم في أكتوبر ١٩٩٩ و المصدر هو مركز المعلومات و دعـــم اتخـــاذ القـــرار بالمحافظات و التى جمعتها من الوحدات الإدارية التابعة للوزارات و الأجهزة الحكومية بالمحليات استنادا إلى القرار الجمهوري رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١.

[vii]- Rashed, Ahmed, "Public Participation in the Conservation of Historical Environments: A Case Study of Luxor City, Egypt", Ph.D. Study, IoAAS, University of York, UK, 1994

[viii]-Hamdi, Nabeel, "Housing without Houses: Participation, Flexibility, Enablement", VNR, New York, 1991, pp.85-86.

[ix]- Lisk, Franklyn, "Popular participation in planning for basic need, concepts, methods, and practices", Grower publishing company limited, England, 2nd ed. 1988. PP 10-20.

[x]-Garcia-Zamor, Jean – Claude:, "Public Participation in Development and Management: Cases from Africa and Asia" Westview press, London, 1985, p. 237.

[xi] – جريدة الأهرام: "القرار الجمهوري الخاص بالنظام الخاص بمدينة الأقصر"، الصفحة الأولي، ١٦-٦-١٩٨٩.